

نالت جوائز عالمية وحققت قفزات تاريخية بفضل دعم القيادة الرشيدة

10,6 مليار ريال إجمالي مصروفات الحركة السياحية المحلية صيف 2008

واس - الرياض

حقق القطاع السياحي في المملكة العديد من المنجزات بعد إعادة هيكلته، واستلام قطاعاته الجديدة ووضع برامج محددة للارتقاء به حيث سعت الهيئة من خلال عدد من البرامج والأنشطة التي عملت عليها خلال العام الجاري لتطوير السياحة المحلية لتكون السياحة في المملكة أحد الخيارات الرئيسية لدى السياح السعودي لذا قامت بجهود متعددة في عدد من المجالات المتعلقة بصناعة السياحة لتحقيق الأنظمة والقرارات والمشاريع العامة التي تشكل نقلة مهمة في تاريخ القطاع.

وتأتي مناسبة اليوم الوطني الثامن والسبعين للمملكة الذي يصادف اليوم في ظل التطور اللاحق الذي شهدته السياحة في المملكة مؤخرًا والمتنقل في إقرار مجلس الوزراء النظام الجديد للهيئة العامة للسياحة والآثار، والذي يمنحها صلاحية الإشراف على خمسة قطاعات رئيسية هي قطاع الآثار والمتاحف والاستثمار السياحي، والإيواء، ووكالات السفر والسياحة، والحرف اليدوية.

وقد جاء هذا النظام الجديد يؤكد دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين لهذه القطاع الاقتصادي المهم، ويؤسس لرحلة جديدة تنطلق معها الهيئة لتحقيق مستوى متقدم في هذه الخدمات، وقد نصحت الهيئة لذلك بالإنهاء من وضع عدد من الخطط والبرامج لتطوير هذه الخدمات والارتقاء بها وإعادة تنظيمها وتأهيل العاملين فيها.

وقد وضعت الهيئة خطة لنقل اختصاص مرفأق الإيواء من وزارة التجارة والصناعة واختصاص وكالات السفر والسياحة من الطيران المدني إليها ويتم تنفيذ هذه الخطة على مراحل زمنية تضمن عدم التأثير السلبي على المستثمرين والمشغلين والنقل السلس بين الجهات، وستستغرق نقل الاختصاص الكامل مدة بين (6) أشهر وستة.

واستلمت مهمة الترخيص لقطاع الفنادق من وزارة التجارة في ثرة شعبان 1429هـ. كما أن صلاحية الترخيص للشقق المفروشة ستنتقل للهيئة في بداية شهر ذي القعدة 1429هـ أما عن التفتيش على قطاع الإيواء فسوف يستمر البرنامج بالاشتراك مع وزارة التجارة حتى نهاية هذا العام.

وستبدأ الهيئة تطبيق معايير التصنيف الجديدة للفنادق والوحدات السكنية المفروشة في المملكة في 1/1/1430. وهذا التصنيف تم تطويره، ليتواءم مع التصنيف العالمي ذي الخمسة نجوم، وهو نظام لتصنيف قطاع الإيواء شامل البناي والتجهيزات والخدمات المقدمة بحيث يعتمد على عناصر قياسية محددة، وقد تم استخدام نظام النجوم للفنادق والدرجات للوحدات السكنية المفروشة

وسيسهم تطبيق النظام الجديد في تنظيم هذا النشاط، بما يحقق رغبة السياح في الحصول على أفضل الخدمات التي تتواءم مع التطورات في تطوير وتنظيم السياحة في المملكة على النحو الأمثل ومنحت الهيئة العامة للسياحة والآثار ملك الفئات القائمة مهلة عام واحد لإعادة تكييف أوضاعها بما يتفق مع التصنيف الجديد بدأ تطبيقه.

وقد حاز برنامج (ابتسم) هذا العام على جائزة بوليسيس للإبداع السياحي لعام 2008 الممنوحة من منظمة السياحة العالمية، كما تنفذ الهيئة حالياً برنامجاً آخر لتهيئة المجتمعات المحلية تحت اسم (السياحة تثرى) بهدف تعريف المجتمعات المحلية بأهمية استثمار مقومات السياحة، وإدراك أهميتها الاقتصادية.

وتبذل الهيئة جهوداً كبيرة في مجال رعاية ودعم المهرجانات السياحية التي أصبحت أحد الركائز الأساسية لنمو السياحة الداخلية، حيث إن الهيئة تعتمد على شركائها في القطاعين الحكومي والخاص في إنجاح مثل هذه الفعاليات والأنشطة بعد أن تقدم الهيئة لها الرعاية والدعم الفني وإكساب العاملين فيها التأهيل والخبرة التي تؤهلهم لتحقيق هذا النجاح. وقد كان لهذه المهرجانات الدور الكبير في زيادة الإقبال على السياحة الداخلية ورفع نسبة الإنفاق عليها.

وأشارت الدراسات الصادرة عن مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس) التابع للهيئة إلى نمو ملحوظ شهدته السياحة المحلية لصيف 2008 يقدر بنحو 15 بالمائة مقارنة بـ 2007 مع ارتفاع عدد الرحلات السياحية المحلية داخل المملكة للفترة من يوليو وحتى نهاية سبتمبر من 2008 إلى (11) مليون رحلة مقابل (9,6) مليون رحلة متحققة لنفس الفترة من 2007 بمعدل نمو مقداره 15 بالمائة بالإضافة إلى ارتفاع مصروفات الحركة السياحية المحلية لصيف 2008 بنسبة 14 بالمائة، بما يعادل حوالي 10,6 مليار ريال مقابل دخل متحقق 9,3 مليار ريال لعام 2007.

وأعدت الهيئة إستراتيجية تطوير قطاع الآثار والمتاحف وخطة تنفيذية مدتها خمس سنوات تبدأ من هذا العام 1429هـ تتضمن جميع مشاريع التطوير الخاصة بالآثار والمتاحف، بالإضافة إلى برامجها ومشاريعها الأخرى المتعلقة بالتراث العمراني، والتي تصدف إلى إعادة تنظيم قطاع الآثار وتخصيص المواقع التي تواجه العمل الأثري واقتراح الحلول والبدايل المناسبة للتعامل معها، حيث بذلت الهيئة جهوداً لحماية وإبراز المواقع التاريخية والأثرية منها العمل على تسجيل مواقع تاريخية ضمن قائمة التراث العالمي في اليونسكو مثل مواقع مدائن صالح وجدة التاريخية والدرعية القديمة، وإقامة معارض للآثار كان آخرها المعرض الذي أقيم في مقر



مدائن صالح أول موقع سعودي ضمن قائمة التراث العالمي

اليونسكو في باريس قبل أشهر، وتوقيع اتفاقية لإقامة معرض (أثار الملكة عبر العصور) في متحف اللوفر صيف 2010.

ويشمل اعتماد لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو موقع مدائن صالح ضمن قائمة التراث العالمي كأول موقع سعودي يتل هذا الصفة حدثاً لافتاً هذا العام حيث يمثل إقراراً عالمياً بالقيمة التاريخية الكبيرة لهذا الموقع الأثري العالمي وإبرازاً للمكانة التاريخية للمملكة وما تزخر به من إرث حضاري كبير. ودور هذا القرار في الحفاظ على هذا الموقع وتطويره واستثماره، حيث قيمت المملكة في ملف التشريع خطة متكاملة لإدارة الموقع وحمايته وتأهيله، وشرعت الهيئة في تنفيذ ذلك على أرض الواقع.

كما أن الهيئة وبالتعاون مع وزارة المالية وبتنسيق الاستثمارات العامة قد بدأت دراسة جدوى تأسيس شركة لاستثمار المباني الأثرية للمملكة للوقوف بتحويلها إلى فنادق تراثية ومواقع إيواء وزيارة سياحية على غرار ما يحدث في عدد من دول العالم بطريقة رسمية تسهم في المحافظة على التراث الوطني ليكون متاحاً للمواطنين، وتساعد الإيرادات الناتجة عن ذلك في تغطية نفقات صيانة وتشغيل هذه المواقع. وتعمل الهيئة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية على برنامج تطوير وإعادة تأهيل الأسواق الشعبية القائمة والذي يشمل في مرحلته الأولى سوق اللخوة في جازان وسوق الثلاثاء في المخوة وسوق محال عسير الشعبي وسوق الخميس في الطائف، كما تشمل على تطوير أربعة أسواق أخرى في المرحلة الثانية التي تشمل السوق الشعبي في حائل، وسوق الخميس الشعبي بالقوف بمطقة مكة المكرمة، وسوق النعيرية الشعبي في المنطقة الشرقية، وسوق الخميس الشعبي بدينة ظهران

تحسين اقتصاديات السكان المحليين.

ويشهد القطاع السياحي في المملكة حالياً مرحلة تطويرية كبرى بعد أن أُنجزت الهيئة إعادة هيكلته، واستلام قطاعاته الحديثة ووضع برامج محددة للارتقاء بها جميعاً خلال عام من استلامها فعلياً، حيث ترى الهيئة أن الهدف الأهم في هذا التطوير ينصب على الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية لتتناسب ومكانة المملكة وما يستحقه مواطنوها من خدمات، سواء بتطوير المنشآت القائمة وضبطها أو بتفجيع الاستثمارات الجديدة في هذه المجالات، حيث وضعت الهيئة أسس التطوير لنظومة من الواجهات السياحية المتكاملة على ساحل الخليج والبحر الأحمر ومناطق جبلية وطيوية أخرى مميزة، بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية ووزارة الزراعة، ومن خلال إطلاق عدد من المشاريع المهمة يأتي في مقدمتها مشروع وجهة العفير السياحية الذي ينتظر أن يتم الإعلان عن التطور الرئيس فيه بعد إقرار المجلس الاقتصادي الأعلى له، كما أعدت الهيئة مخططاً متكاملًا لمشروع تطوير سوق عكاظ في الطائف يرتكز على تطوير المشروع بحيث يكون مورداً اقتصادياً واستثمارياً يحقق التنمية المستدامة لحافظة الطائف على مدار العام، ويتجاوز كونه فعالية ثقافية إلى مشروع متكامل يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المتعددة للمواطن والمجتمع، ومشروع الوجهة السياحية الجميلة في الطائف وهو مشروع رائد تقوم به وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع الهيئة.

وفي إطار مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار لعم وتعزيز الاستثمار السياحي، وطرح وتعزيز الفرص الاستثمارية السياحية في المملكة نظمت الهيئة في منتصف ربيع الأول الماضي المنتدى الأول للسفر والاستثمار السياحي برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وقد أقيم المنتدى تحت عنوان «السياحة للجميع.. شراكة لتنمية مستدامة»، وركز برنامج المؤتمر لهذا المنتدى على القضايا التي تؤثر في صناعة السياحة السعودية والتجارب السائدة لبعض الدول المتقدمة في هذا المجال والابتكارات والبرامج ذات الصلة، وبحث المؤتمر في جلساته من خلال جلسات وورش العمل التي شارك فيها نخبة من التخصصين والمتحدثين السعوديين والعرب والأميريين من محاور رئيسية متعلقة بفرص الاستثمار السياحي، ومقومات المملكة السياحية كوجهة سياحية منافسة في الخليج والعالم العربي، والمنتجات السياحية القائمة، والواردات الشريفة السياحية، والمعلومات السياحية، والتسويق السياحي، وغيرها من الموضوعات.

الجنوب بمنطقة عسير إضافة الى تطوير وإعادة تأهيل مراكز المدن التاريخية التي تهدف إلى تأهيل وتطوير المراكز التاريخية في المدن ومنها المنطقة التاريخية في جدة ومركز وسط الطائف التاريخي ومركز وسط الجمعة التاريخية ومركز وسط الهضوف التاريخي.

وعلى صعيد الاستثمار السياحي تمثل إقرار مجلس الوزراء لإستراتيجية تنمية السياحة لبحر الأحمر وخطتها التنفيذية، والذي جاء تأكيداً على اهتمام المملكة بتطوير المناطق من خلال التنمية السياحية بوصفاً قطاعاً اقتصادياً واعداً، ويتوقع أن تبلغ الطاقة الاستيعابية للوجهات السياحية الجديدة والمقترحة، خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ البرنامج الاستثماري للإستراتيجية، أكثر من (557) ألف غرفة فندقية، في حين يتوقع أن تولد هذه الوجهات أكثر من (413) ألف فرصة عمل، منها (165) ألف وظيفة مباشرة. حيث إن البرنامج الاستثماري للإستراتيجية يتضمن إقامة منتجعات متعددة المستويات، وفنادق، وخدمات أكثر من (165) ألف وظيفة مباشرة. ويتضمن هذا المشروع برنامجاً تنفيذياً، ينطلق من رؤية محددة حتى عام 2025 عبر مراحل متدرجة وفق إطار زمني ومنجزات واضحة لكل سنة من مدة الإستراتيجية، لتحتوي منشآت في المناطق السياحية متنوعة تنتشر في المناطق المشغولة بهذه الإستراتيجية بما في ذلك الفنادق التراثية والنزل البيئية والاستراحات الريفية مع تنمية المدن والموانئ التاريخية ذات القيمة التراثية وتطويرها وربطها جميعاً في منظومة تسهم في زيادة التدفقات السياحية، مما ينتج عنه تنمية اقتصادية لمدن والقرى التي تمتد على هذا الساحل وظهيره الجغرافي الداخلي، ويتعكس على